

Distr.
GENERAL

A/C.3/48/23
1 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
اللجنة الثالثة
البند ١١٣ من جدول الأعمال

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين،
والمسائل الإنسانية

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة موجهة اليكم من صاحب السعادة السيد عثمان ارتوغ ممثل الجمهورية
التركية لقبرص الشمالية.

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في
إطار البند ١١٣ من جدول الأعمال.

وتفضل، يا صاحب السعادة، بقبول فائق الاحترام.

(توقيع) اينال باتو
السفير
الممثل الدائم

المرفق

رسالة موجهة الى الأمين العام من السيد عثمان ارتوغ

أتشرف بأن أشير الى بيان أدلى به المندوب القبرصي اليوناني في جلسة اللجنة الثالثة المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، في إطار البند ١١٣ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية".

كما أصبح من الممارسات المألوفة لدى الإدارة القبرصية اليونانية، انتهاز المندوب القبرصي اليوناني هذه الفرصة ليظهر العداء الدفينة للجانب الذي ينتمي اليه إزاء الشعب القبرصي التركي واستهتاره التام بحقوق القبارصة الأتراك. وما هذا إلا مثل آخر لإساءة استعمال الاسم "حكومة قبرص" من قبل الجانب القبرصي اليوناني - وهو اسم اغتصب بقوة السلاح في عام ١٩٦٣، على حسابنا. ولذلك، فإنني أجد نفسي مضطرا للرد كتابة على ادعاءاته التي لا أساس لها ممارسة لحقنا في الرد. وأنا شاكر لجمهورية تركيا، لتمكينها إياي من القيام بذلك.

إن الطرف القبرصي التركي يرى أن موضوع اللاجئين والمشردين هو مسألة إنسانية ينبغي ألا تستغل لأغراض الدعاية السياسية. ومسلكتنا في معالجة هذه المسألة، باعتبارنا أول طرف يعاني من هذه المشكلة في قبرص، هو شهادة على أسلوبنا الصادق والإنساني لتناول هذه المسألة.

وتقارير الأمين العام عن الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٤ تحفل بالأدلة التي تثبت ما عانت طائفتنا من آلام، فإن ربع عدد أبنائها قد صاروا من اللاجئين، نتيجة اعتداءات القبارصة اليونانيين علينا التي استهدفت تحطيم مقاومتنا لضم الجزيرة الى اليونان (حزب اينوسيس) وما شمله ذلك من حملة التطهير الإثني. ونضرب بضعة أمثلة من شأنها المساعدة على إنعاش ذاكرة الذين ينزعون الى نسيان مصادر هذه المشكلة أو تجاهلها:

"١٢٦ - عندما اندلعت الاضطرابات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، واستمرت في الجزء الأول من ١٩٦٤، فر آلاف القبارصة الأتراك من منازلهم، ولم يأخذوا معهم إلا ما أمكنهم قيادته أو حملة، والتمسوا ملجأ لهم في ما اعتبروه قرى ومناطق قبرصية تركية آمنة ..." (S/8286، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧).

ويمكننا أن نجد تقريراً أكثر تفصيلاً عن المعاناة التي فرضت على الشعب القبرصي التركي من جراء مشكلة اللاجئين في النص التالي المقتبس من تقرير الأمين العام، S/5950، المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤:

"١٩٠ - وبالإضافة إلى الخسائر المتكبدة في الزراعة والصناعة، في الجزء الأول من السنة، فقدت الطائفة التركية مصادر أخرى لدخلها، بما في ذلك مرتبات ما يربو على ٤ ٠٠٠ شخص، كانت تستخدمهم حكومة قبرص وشركات من القطاعين العام والخاص، تقع في المناطق القبرصية اليونانية. وقد انخفضت تجارة الطائفة التركية إلى حد بعيد خلال هذه الفترة، بسبب الحالة القائمة، وبلغت البطالة مستوى مرتفعاً جداً، حيث أصبح ما يناهز ٢٥ ٠٠٠ قبرصي تركي لاجئاً. وهبط إنفاق مجلس الطائفة التركية على المشاريع الإنمائية وغيرها، وكذلك أوجه الإنفاق الأخرى، هبوطاً شديداً، إذ أن الحكومة كفت في عام ١٩٦٤ عن المعونة السنوية التي كانت تقدمها في السابق. وعلاوة على ذلك، تعين استخدام نسبة كبيرة من موارده الباقية لدفع إعانات البطالة وغير ذلك من أنواع التعويضات، إذ أن ما يناهز نصف عدد السكان أصبح يعيش على الإعانات. وتفيد الأرقام التي نشرها مجلس الطائفة التركية القبرصية أن عدد الأشخاص الذين يتلقون بعض أشكال المساعدة من إعانات الهلال الأحمر بلغ ما يقارب ٥٦ ٠٠٠، منهم ٢٥ ٠٠٠ مشرد، و ٢٣ ٥٠٠ عاطل و ٧ ٥٠٠ من أسر المفقودين والمعوقين وغيرهم."

وجميع الجهود الرامية إلى إعادة هؤلاء اللاجئين إلى منازلهم وتأهيلهم في السنوات الـ ١١ التي تلت ذلك أحبطها الجانب القبرصي اليوناني.

وهذا هو منشأ الحالة الراهنة، كما يؤكد أيضاً المقتطف التالي من تقرير للمجلس الأوروبي أعده السيد فرانز كراسيك، الذي كان عندئذ مقرراً عاماً للجنة الشؤون السياسية (انظر الفقرة ١١ من الوثيقة ٣٦٠٠، المؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٥):

"إن عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، فضلاً عن عدم الاطمئنان على الحياة الشخصية في غضون السنوات الإحدى عشرة الماضية، كانت مصادر انعدام الثقة بين الطائفتين وللمخاوف الطائفية، وللتوتر السياسي والعزلة الإقليمية والطائفية، بين مجتمعي القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين ... وقد ولّد هذا شعوراً لدى الطائفة التركية بأنها موضع حرمان وقمع ... إن المعاناة الإنسانية كانت من الأسباب الأصلية للأزمة القبرصية دامت أحد عشر عاماً."

وهكذا من الواضح أن اتهامات الجانب القبرصي اليوناني بشأن هذه المسألة مضللة، لأن الجانب القبرصي اليوناني لا يمكن أن يلوم سوى نفسه على مشكلة المشردين، التي نشأت من أحداث عام ١٩٧٤ وتأثر بها كلا الجانبين، والتي كانت، على أية حال، النتيجة المحتملة للإنتقال الذي قامت به الطغمة العسكرية اليونانية في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤. وقد غادر أكثر من نصف السكان القبارصة الأتراك منازلهم، للمرة الثانية أو الثالثة بالنسبة لكثير منهم، وذلك من جراء الأحداث التي تمخض عنها الإنتقال، وتجمعوا في قبرص الشمالية، حيث وجدوا ملجأ آمناً.

وقد أضفى الجانبان الصبغة الرسمية على تجمع كل من الشعبين في جزء منفصل من الجزيرة، في الجولة الثالثة للمحادثات بينهما، التي عقدت في فيينا من ٣١ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥، والتي وافق فيها الجانبان على نقل طوعي للمتبقين من السكان التابعين لهما، كلا إلى منطقتي، القبارصة الأتراك إلى الشمال، والقبارصة اليونانيين إلى الجنوب (انظر مرفق الوثيقة S/11789، المؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٧٥). وجرى تنفيذ هذا الاتفاق بشأن تبادل السكان تحت إشراف قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص وبمساعدها، وبذلك تم تمهيد الطريق إلى استيطان الطائفتين، في منطقتين في الجزيرة، (انظر الوثيقة S/11789/Add.1، المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥).

وجرى الاتفاق على حل مسألة قبرص، على أساس اتحاد بين الطائفتين وبين المنطقتين، وذلك بين زعمي الجانبين، الرئيس رؤوف دنكتاش ورئيس الأساقفة مكاريوس، في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧، ويشكل هذا الحل منذ ذلك التاريخ أساس عملية التفاوض. وقد أكد هذا الاتفاق من جديد اتفاق آخر رفيع المستوى بين الرئيس دنكتاش والسيد كيبريانو، تم التوصل إليه في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩. ولطالما كررت تقارير الأمين العام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة تأكيد مبدأي ازدواج الطوائف وازدواج المناطق، بوصفهما المعلمين الأساسيين لحل اتحادي.

وآراء القبارصة اليونانيين ومطالبهم في مجال مسألة المشردين تثبت الرأي الذي اعتقدناه منذ أمد طويل وهو أن القبارصة اليونانيين مصممون على إعادة تهينة الظروف غير المقبولة التي كانت سائدة في فترة ما قبل عام ١٩٧٧، عندما كان بإمكانهم أن يعاملوا القبارصة الأتراك، الذين كانوا مشتتين فيما بينهم، بصفتهم مجرد رهائن ومرتهنين سياسيين، ولا يتوقع من شعبنا، الذي تعرض عند ذاك للاعتداء والمجازر والمضايقة وسوء المعاملة، أن يضع نفسه من جديد في هذا الموقف الضعيف.

إن مخاوف شعبنا وتطلعاته المشروعة في هذا الصدد قد تردد صداها في مقال كتبه الصحفي والكاتب البريطاني البارز رودجر سكروتون في مقال نشر في صحيفة "لندن تايمز" في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، تحت عنوان "من يبالي بالقبارصة الأتراك؟". يرد أدناه مقتطف ذو صلة:

"وخلال المفاوضات اللاحقة، رفض القبارصة اليونانيون التفكير بأي حل يعترف بما للطائفة التركية من شخصية قانونية: كان المراد أن يبقى الأتراك أقلية، تحميها لائحة "الحقوق الأقلية"، وبالتالي يظلون مشتتين فيما بين الشعب الذي حاول قتلهم. والافتراض بأن الأتراك سينظرون، ولو مجرد نظر، في شيء على هذه الدرجة من الحماسة، وهو تعبير بيّن عن الازدراء الذي ينظر به القبارصة اليونانيون إلى من يشاركونهم الجزيرة".

وما ينذر بشر أكبر من ذلك، بالنسبة للقبارصة الأتراك في هذا الصدد، ما ينعيه علنا رئيس الأساقفة خريزوستموس، رئيس الكنيسة الارثوذكسية اليونانية القوية في قبرص، من أن القبارصة اليونانيين لم يعودوا يتمتعون بإمكانية ممارسة إرهابهم وعنهم ضد القبارصة الأتراك. وملاحظاته المروعة، المقتبسة من بيان نشر في صحيفة "ماخي" القبرصية اليونانية اليومية في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٣، غنية عن البيان، وهي بذلك لا تحتاج إلى أي تفصيل:

"ولو كان أبناؤنا يقيمون في المناطق المحتلة، لتمكنا من شن حرب عصابات. ولسوء الحظ، فر أبناؤنا من هذه الأماكن وتركوا الأتراك يعيشون في هذه المناطق دون منازع".

وسأغدو ممثنا لو جرى تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ١١٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) عثمان ارتوغ

ممثل

الجمهورية التركية لقبرص الشمالية
